عن مفاجأتها... [وقد] منعنا أي ارتباط مباشر بين أزمة الخليج وأي موضوع آخر يتعلّق باسرائيل» (**دافار**، ١٣/٩/١٩٩٠).

أمّا بشأن المساعدات المختلفة الى اسرائيل، فقد تباحث ليفي مع الاميركيين حول الغاء جزء من الديون العسكرية، على غرار ما اتفقت الادارة الاميركية بشأنه مع مصر. وفي تبريره لأسباب مطالبته بالمساعدات الاميركية، قال الوزير الاسرائيلي: «ان أزمة الخليج فرضت على اسرائيل صعوبات ومتطلبات جديدة، اضافة الى عبء استيعاب الهجرة». وطالب ليفي، كذلك، بأن تحافظ الولايات المتحدة الاميركية على التزاماتها بضمان التفوّق النوعي الاسرائيلي. وحصل ليفي، من بيكر، على ضمان رسمي بتزويد اسرائيل بنظام الصواريخ من نوع «باتريوت» (**يديعوت احرونوت**، ٧/٩/١٩٩٠). كما تمّ التباحث في موضوع الحصول على ضمانات الحكومة الاميركية لتغطية دين بقيمة اربعمئة مليون دولار، من اجل استيعاب الهجرة من الاتحاد السوفياتي. وبشأن ذلك، أوضح ليفي انه حصل على كل ما هو ضروري لاسرائيل. وانه وجد «أكثر من مجرّد التفهّم للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها اسرائيل، وان طابع المساعدة، وشكلها، سوف يتبلوران [مستقبلاً]» (**عل همشمار**، ٦/٩/١٩٩٠).

انما على الرغم من ذلك، فان الادارة الاميركية لا ترى ان هذا هو وقت اثارة المشاكل مع اسرائيل، عبر الطلب اليها التعهّد بالتزامات محددة. وحسب ما أفاد به «نشيط» يهودي، مقرّب من مبلوري السياسات الشرق أوسطية في الادارة الاميركية، فان الاميركيين قرروا الاهتمام بليفي، «ليس كمحاور لدفع مسيرة السلام فحسب، وانما كمرشح محتمل لرئاسة الحكومة [الاسرائيلية] في المستقبل» (اوري نير، **هآرتس**، ٩/٩/١٩٩٠). وأضاف النشيط اليهودي: «صحيح، ان ليفي عاد ومعه وعود وليس خالي اليدين، فقد حظي بالثقة الشخصية من ادارة بوش ـ بيكر. فالادارة لن تضغط، في هذه الاثناء، على اسرائيل لتقديم ردود على اسئلة بيكر، التي لا تزال من دون جواب. وهي لن تضغط، كذلك، للاسراع في الحوار مع الفلسطينيين، طالما تهدّد الحرب في الخليج الاستقرار في المنطقة؛ لكن عاجلاً أم آجلاً، سوف تطلب الادارة الاميركية تحقيق تقدّم، وليفي سيكون هو المطالب بأن 'يعرض البضاعة'» (**المصدر نفسه**).

ارنس و«هدايا العيد»

سعياً وراء اقتناص الفرص، لم تجد اسرائيل أفضل من ذريعة الاعلان عن بيع كمّيات من السلاح الاميركي للعربية السعودية، من أجل مطالبة الولايات المتحدة الاميركية بـ «تعديل ميزان القوى الذي أصابه الخلل»، نتيجة الصفقة تلك. فبمجرد الاعلان عن عزم الادارة الاميركية تزويد السعودية بالسلاح، أعربت مصادر اسرائيلية، في واشنطن، عن دهشتها، وذهولها، من حجم الصفقة مع السعودية، «لأنها تشكل اضافة جدية الى الاخطار المحدقة باسرائيل» (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٩/١٩٩٠).

وساهم ضباط في الجيش الاسرائيلي في الاعراب عن قلقهم الكبير من امكان حصول السعودية على كمّيات كبيرة من السلاح النوعي، لأن بيع مثل هذا السلاح للسعودية «يلحق الضرر بالفجوة النوعية القائمة، ويمسّ الميزان الاستراتيجي». واستند الضباط هؤلاء، في تقويماتهم، الى انه عندما حصلت الكويت على السلاح الاميركي المتطوّر أعربت اسرائيل عن تحفّظها من ذلك. «وقد وضع السلاح، الآن، تحت تصرّف الجيش العراقي». وأضافوا انه اذا ما حصلت السعودية على سلاح مطوّر، فمن المحتمل ان «ينتقل الى أيدي جيوش عربية أخرى» (**المصدر نفسه**).

المعنى ذاته عبّر عنه وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في اثناء زيارته للولايات المتحدة الاميركية، منتصف أيلول (سبتمبر) الماضي، حين قال: «من المؤسف، والمدهش، انه، على الرغم من كل التقدير الذي نكنّه للولايات المتحدة الاميركية، فاننا لم نعد نستطيع الاعتماد عليها في ضمان التفوّق النوعي للجيش الاسرائيلي». وأضاف: «صحيح ان السلاح الذي يباع لنا هامّ، وجيّد، ويقدّم الينا في ظروف تسديدات مريحة، لكنه يباع، بالمقابل، الى الدول العربية أيضاً». وفي اشارة ابتزاز واضحة لأسباب اعتراضه على بيع السلاح للسعودية، أشار ارنس الى ان «بيع السلاح المطوّر